

a.alsalleh@yahoo.com

د.عبد الهادي الصالح



يا أهل الكتاب
عيدكم مبارك

نهني السيدات والسادة المسيحيين، بعيد ميلاد سيدنا المسيح نبي الله عيسى بن مريم، عليهما السلام وأزكى التحيات. سائلين الله سبحانه أن يعم السلام والحب هذا العالم، الذي نتعايش فيه جميعا، ومسؤولون جميعا عن أمنه وسلامته، فالإنسان المؤمن هو خليفة الله في أرضه.

وقد بشرنا نبينا نبي الإسلام محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم، بظهور صاحب العصر والزمان الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، ليملأ الأرض قسطا وعدلا، كما ملئت ظلما وجورا وفي معيته نبي الله المسيح عيسى عليه السلام، عندما ينزل من السماء. فقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواياتها عند المسلمين، عن المصطفى عليه السلام بمجيء المهدي وأنه من أهل بيته..... وأنه يخرج مع عيسى عليه السلام، فيساعده على قتل الدجال.... وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى يصلي خلفه. وهذه إشارة نفهمها أن وحدة العالم ستجيء لا محالة، والشرف العظيم أن نتعاون جميعا في التمهيد لهذا الواقع الجديد الذي ينتظر الإنسانية، الحكومة اليوم بسفهاؤها وأشرارها.

بقي سؤال للمشككين: هل يجوز تهنئة غير المسلمين بأعيادهم كعيد رأس السنة؟

الجواب: يجوز تهنئة الكتابيين من يهود ومسيحيين وغيرهم، وكذلك غير الكتابيين من الكفار، بالمناسبات التي يحتفلون بها أمثال: عيد رأس السنة الميلادية، وعيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام، وعيد الفصح. «آية الله العظمى السيد علي السيستاني».

رأي



مطلق الوهيبة

لا توسعوا
في رقعة اللعبة

قبل ان نبدأ ما نقصده في هذه المقالة اسمحوا لي ان أروي لكم قصة طريفة وطريفة ايضا حدثت معي في أوائل الستينيات، كنت أعمل في شركة نفط الكويت مع الـ VIP أي كبار الشخصيات في شركتي الـ BB و Gulf النفطية لما وراء البحار وذات يوم أرسلت إلى قصر الضيافة القريب من السفارة البريطانية في مدينة الكويت لأخذ شخصيات من كبار الزوار لموقع أعده لرماية الأطباق الطائرة جنوب صهاريج مدينة الأحمدية النفطية، وكان يرافقهم السفير البريطاني، وكان يجلس بجانبني وهو لا يعرف عن اتجاهاتي الفكرية المتواضعة في ذلك الوقت فبينما كنا متجهين إلى مدينة الأحمدية التفت إلي وقال: هذه السيارة أحسن أو الجمل، واستشفت من كلمته هذه وكأنه استكثر علي ركوب سيارة من طراز ارمستروم ستلي، وهي تشبه الرولز رويس معدة لكبار الزوار، وكان ردي عليه الجمل أفضل، فاستغرب فقال لي: كيف؟ فقلت له: الجمل يأكل من حشائش الأرض ولا يحتاج إلى الوقود البترولي ولا قطع الغيار ولا يسبب تلوثا للبيئة ولا يكلف مالبا ومخاطره أقل، فزاد استغرابا وصمت لبضع دقائق ثم عاود وقال لي: هل تجيد اللغة الإنجليزية، فقلت له كيف لا وهي لغة الدولة التي لا تغيب عنها الشمس؟ ومن تعلم لغة قوم أمن مكرهم، فنظر إلي رافعا حاجبا إلى الأعلى ومبعلقا بعيني، وشعرت باستهجانها لي وأنتي لست الشخص الذي كان يعتقد، وهنا زدنا الطين بلة، فقال: ألا ترغب في ان تنتقل إلى مكان آخر فقلت عملي مع كبار الشخصيات أفضل لي يا صاحب (وكلمة صاحب كان الناس يقولونها في ذلك الوقت للأوروبيين على الفطرة) وأردت ان يفهمني اني من هذا الصنف حتى لا ينقلني إلى مكان لا يفيدني، ولكنه من قوم يدركون تحليل الشخص من خلال الفاظه أو تصرفاته في ميدان العمل، وعرفت من كل ذلك انه لا يريدني ان استشف من كلمات المديرين ما يتعلق بالشؤون النفطية وما ينوون طرحه في تلك الاجتماعات التي أتوا من أجلها، وهو محق في ذلك، لأن النفط يا سادة عصب الحياة في هذا الزمن.

وجميع الحروب والنزاعات التي حدثت في الماضي سببها الاقتصاد والطمع والحسد والغيرة فما نعيشه اليوم من انحدرات ووعكة اقتصادية لا يحتاج إلى التماذي في صب الزيت على النار أكثر من اللازم حتى لا يرد السيف على نصابه، خصوصا ان المتصارعين في الحلية يملكون قوة هائلة ولا يمكن دفعهم لمنحدرات اقتصادية «والحر تكفيه الإشارة» في هذه الظروف التي انفلتت فيها مفاهيم الإنسانية فارتكوا للعقلاء والمتعلقين معالجة الأوضاع بحكمة وتبصر، لكل معضلة حل ولا تصغوا لبعض المترفين الذين جعل الله حياتهم ضنكا فما أردنا ذكره في مقدمة هذه المقالة ان نبين حرص المخلصين لبلادهم وشعبهم على حفظ الأسرار كالمثل الذي يقول «احذر عدوك مرة ومحيطك مائة مرة» وليس كما أصاب هذه الأمة من كثرة التصريحات واستفزازات بعضهم للبعض الآخر مما سبب هلعا للاقتصاد وزعزعة للأمن القومي.

عشرين الفا على الأقدام

ساروا وصارت لهم هيبة

وتفقهوا يا أتباع السلام

الجمعة أفضل من سببه

يا مشتتين شعبهم بالخيام

كثرة عددكم على الخيبة

الله حسبي على الاقترام

ساس الردى ما بهم طيبة

اصبر عليهم ثلاث اعوام

ينزع من جسمهم ثوبه

الحرف 29

ذعار الرشدي



وزير الداخلية..
بين النص والروح

تطبيق القانون مطلب ضروري، فما شرعت القوانين الا ليتم تطبيقها كونها جزءا رئيسيا في عملية تنظيم اي شأن خاص او عام، ولكن ان يشرع قانون ويصدر بمرسوم في العام 1979 ولا يطبق إلا في العام الحالي، اي بعد 35 سنة، وبشكل مفاجئ صادم، فهذا ما يجب الوقوف عنده، وهنا أتحدث عن قانون إقامة الأجانب لسنة 1979 وتحديدا المادة 9 منه، والتي تقضي بأن على كل مقيم ان يخطر وزارة الداخلية بتجديد او تمديد جواز سفره خلال 60 يوما وإلا فإنه وبعد انقضاء المدة مطالب بدفع غرامة تأخير دينارين يوميا على ألا تتجاوز الغرامة 600 دينار في المجل. هذا القانون ظل أكثر من 25 عاما حبس أدرج عدم التنفيذ، وفجأة قررت وزارة الداخلية متمثلة في قطاع الجنسية والجوازات تطبيقه بشكل مفاجئ ودون تحذير او تنويه او منح فرصة للمخالفين، وقطاع الجنسية والجوازات بفعلته هذه بتطبيق القانون غير المفعّل ارتكب خطيئتين قانونيتين، الأولى انه بادر كطرف أول بتفعيل مادة لا أحد يعلم بوجودها او يعلم بضرورتها وكأنه قرر ان يعاقب الوافدين والشركات لخطا ارتكبه هذا القطاع على مدار أكثر من 35 عاما، قطاع الجنسية والجوازات يحمل الوافدين غرامة تأخره في تطبيق القانون.

أحوال

عبدالله الحيدر



ومات
البنغالي

عندما تختلط الأمور وتختلط الاهتمامات وتختلط الأولويات يصبح الإنسان في بعض الأحيان أو قل اغلب وقته حيران! لا يعرف من أي طريق يسلك أو أي مسار يختار؟ الحيرة غالبية والأهواء مسيطرة والدنيا تسير ولكن عند الله كل شيء بمقدار. مات البنغالي في منزله أو قل في مغارته أو قل في خربته أو قل في وكره أو قل في مخزنه، كل الألفاظ متساوية، فمن يسكن منطقة الجليب فهو في عداد الموتى أو في عداد المفقودين.. لن أبلغ إن قلت إن الجليب أو منطقة جليب الشيوخ منطقة عزاب من الدرجة الأولى، كل شيء فيها يحكي حال التخطيط والعمارة ودونية النظر إلى الإنسان. مات البنغالي وكان يتوقع أن يعيش في أمان وسلام وخير وعافية يحصل له الرزق ويرسل جزءا منه إلى عائلته التي تنتظر التحويل

اما الخطيئة القانونية الثانية التي ارتكبتها القطاع فهي انه لم يصدر نشرة تحذيرية واحدة حول نيته تفعيل تلك المادة، أعني قانونا «الداخلية» ملزمة بوضع لافتات تحذيرية تحذر السائقين من ان أمامهم كاميرا مرورية أو ان الطريق مراقب بالرادار، ومن باب أولى ان تحذر الوافدين والشركات والكفلاء من انها ستبدأ في تطبيق المادة 9 من قانون إقامة الأجانب وقبلها تمنح فرصة قانونية لتعديل أوضاع المخالفين. ما فعله قطاع الجنسية والجوازات هو انه التفت فجأة ودون مقدمات الى تلك المادة وقرر تفعيلها وتطبيقها دون تنويه او تحذير. وظيفة وزارة الداخلية في الأصل التوعية، وهذا ما لم يفعله قطاع الجنسية والجوازات بمسؤوليه، وبدأ بنحر جيوب خلق الله بذنّب هو في الأصل سببه تأخر القطاع في تنفيذ وتطبيق القانون لأكثر من 35 عاما. نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، خطا قطاع الجنسية والجوازات يدفع ثمنه الوافدون والشركات والكفلاء، وانت رجل تطبق القانون وتعرفه وتعي ضرورة التحذير والتنويه قبل قيام الحكومة بتطبيق او تفعيل أي قانون. وزارة الداخلية بتطبيقها المفاجئ لهذه المادة من من قانون إقامة الأجانب، وبعد أكثر من ثلاثة عقود ونصف العقد، أخطأت خطأ جسيما بعدم

الشهري، مات بسبب الإهمال!

مات بسبب قلة الوعي من المالك ومن الرقابة من الجهات ذات الاختصاص، مات وقد هو نائم في غرف عزاب ينقصها الكثير والكثير من أساسيات الأمن وأساسيات الأمان! مات وكاد أن يموت معه عشرة من بلده!

مات وحديث الروح تشتكي الى الله، كيف أعود جسدا بلا روح؟!

منطقة الجليب تشتكي إلى الله من الإهمال، تشتكي إلى الله من عدم اهتمام المجلس البلدي بها. قالوا لنا ننتظر المدينة العمالية في منطقة الصليبية قلنا خيرا، تم بناء بعض العمارات ثم يبدو أن المشروع توقف والعمارات ستكون أطلالا بعد سنة من الآن! قالوا ستكون مدينة كبرى والمشروع كبير، وتمت

التنويه. باختصار يا معالي الوزير، نام الناس ليصبحوا في اليوم التالي وهم مدينون لوزارتكم بعشرات الملايين من الدنانير، لماذا؟ لأنهم لا مجرمون ولا مخالفون ولا عشاق لكسر القانون بل لأن مسؤولي وزارتك وتحديدا قطاع الجنسية والجوازات قاموا بتفعيل قانون هم أنفسهم لم يكونوا على علم بوجوده. معالي الوزير، الأمر سهل جدا، اولا: وقف تفعيل المادة 9 بشكل مؤقت لمدة ستة أشهر، ولا اعتقد انه امر صعب كونكم أصلا لم تعملوا به منذ أكثر من 35 عاما، ولن يضر أبدا وقفه 6 أشهر أخرى، ثانيا: منح مهلة للمخالفين لتعديل أوضاعهم خلال مدة الإيقاف المؤقت، وثالثا: البدء في نشر حملة إعلامية شاملة في الصحف لتطبيق القانون.

توضيح للنص: معالي الوزير، القانون يأتي على وجهين النص والروح، وروح القانون هنا يغلب على النص، ووقف هذه المادة مؤقتا سيكون انتصارا منكم لروح القانون الذي طالما عرفت به بلادنا.

توضيح الأوضح: لنحسبها حسبة بدو.. هل تعلمون كم أضعأت وزارة الداخلية على خزينة الدولة جراء عدم تطبيقها المادة 9 من قانون إقامة الأجانب لسنة 1979؟! ببساطة لن يقل المبلغ الضائع على خزينة الدولة عن ربع مليار دينار وربما أكثر، فمن نحاسب هنا؟!

تسميته «المثلث الذهبي»، فأين المثلث الذهبي؟!

ذهب مع الريح.

الله الله بالله بالبحر، ارحموا الضعيف ليبارك الله للغني.

مات البنغالي وأصحاب المصالح نائمون، لا هم لهم سوى «هل من مزيد»!

إلهي خالقي، إنني أبرأ من دم البنغالي الذي لم تحترم آدميته في بلادي.

وأسالك العفو للجميع، فمنهم مجتهد ولا حول له ولا قوة الا بالله، ومنهم من لا يعرف أين الطريق ومنهم يعرف لكن هواه غلبه، فما عاد يبحث عن الحق!

رحم الله البنغالي الذي مات ونسأل الله الشفاء للجرحي وعددهم عشرة وان يعودوا إلى سكنهم الذي لا تتوافر فيه أسس الحياة الكريمة! ومنا إلى من يهمة الأمر، والله الهادي إلى الخير.



إشارة

أنور صالح الشرهان



ماذا نريد من
مادة التربية
الإسلامية؟

بعد أكثر من 6 عقود في التعليم النظامي لدولتنا نشاهد العجب في تطوير المناهج وتغيرها من فترة إلى أخرى، والأعجب من ذلك لا أفهم ماذا تريد وزارة التربية عندما تقوم بتغيير المناهج أو تغيير النظام المدرسي؟ والشواهد على ذلك كثيرة وآخرها المعدل النسبي الذي أوقفه وزير التربية. فالرؤية غير واضحة بالنسبة للوزارة، وهذه نتيجة حتمية لغياب السياسة العامة للدولة، وكل وزير يبدى بلوه ويجهت لوضع بصمة على وزارته دون التنسيق مع الوزارات الأخرى، ودون معرفة إلى أين يتجه البلد. وفي هذا المقام أحب أن أتطرق إلى مادة التربية الإسلامية والتي تعتبر مادة دينية روحانية تارجحت في التغيير كما تارجحت المواد الأخرى، فاللادة 35 من الدستور تنص على «حرية الاعتقاد والدين». والمادة 25 من الدستور تنص على ان جميع الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ومتساون

في الحقوق والواجبات.

فعندما وضع المشرع هذه المواد كان يعرف جيدا وجود أقلقيات يجب الحفاظ عليها، وهذه من أهم مبادئ الديمقراطية.

ولكن التربويين في الوزارة وعلى حسب مذاهبهم فرضوا على الطالب ما يعتقدون ويؤمنون به، دون النظر إلى مذهبه وطاقته ودينه، وهذا طبعا يخالف الدستور ويلغي الأقلقيات ويضرب مبدأ المساواة والحقوق والواجبات.

وهذا ناتج عن عدم وجود رقابة فعلية على أصحاب القرار، وعدم وجود سياسة عامة وخطارة طريق، مما جعل مادة التربية الإسلامية من المواد التي تعرضت إلى الكثير من الجدل والتغيير والتخبط.

فغياب الأهداف وغياب الاستراتيجيات أعطى الفرصة لكثير من هؤلاء المسؤولين لفرض رأيهم على غيرهم ووضع المناهج التي يرونها

بزاويتهم فقط وهذا هو الخطأ الفادح. وهنا رسالة موجهة إلى وزير التربية: يا معالي الوزير ان ديننا الحنيف فيه ثوابت لم تختلف عليها جميع المذاهب الدينية وجميع الأديان السماوية تتنادي بها، وهي مكارم الأخلاق – وغرس المبادئ في أبنائنا، وهذا هو منهج رب العالمين بأن غرس في أبنائهم ورسله مكارم الأخلاق والفضائل ثم بعد ذلك بعث الرسالة لهم، وهذا أفضل وأقيم درس نتعلمه من رب العالمين في تعليم أبنائنا.

ومن أراد لأبنائه التوسع في الدين والشريعة وغيرها من أمور الدنيا، فهذا دور المؤسسات الدينية المنتشرة في بلدنا.

لذا يجب ألا نقحم أولادنا فيما يعتقد الآخرون، فالتركيز على الأخلاقيات والفضائل والمبادئ والمواريث الاجتماعية هي الهدف الرئيسي الذي يجب أن نصبه، فكفانا العبت بالمناهج وخاصة مادة التربية الإسلامية.